النظام الرئاسي(النموذج الأمريكي)

تقديم

النظام الرئاسي، هو نظام سياسي قائم على مبدأ الفصل التام بين السلطة التشريعية والتنفيذية. لا يوجد اتفاق حول تحديد مفهوم النظام الرئاسي، قد يفهم من النظام الرئاسي بأنه يمنح للرئيس صلاحيات الهيمنة على التنظيم السياسي للدولة، على حساب السلطة التشريعية، وهذا لا ينطبق على حقيقة النظام الرئاسي في العديد من الحالات. ظهر المصطلح خلال نهاية القرن 19 في الولايات المتحدة الأمريكية.

قيام الثورة الأمريكية(حرب الاستقلال)

تمثل الثورتين الأمريكية 1776 والفرنسية 1789 أهم الثورات السياسية التي عرفتها المجتمعات الغربية، والتي كان لها تأثير على مسار التاريخ المعاصر بشكل عام بالنظر للطابع العالمي لأفكارها.

كانت الولايات المتحدة عند اعلان الاستقلال تتشكل من 13 مستعمرة بريطانية، وكان الملك يعين حكامها حسب الولاء للتاج البريطاني. وخلال اجتماع الكونغرس مؤتمر فلاديلفيا 1775، أعلن مندوبو المستعمرات أنه لا يحق لبريطانيا فرض الضرائب على المستعمرات الأمريكية، ما لم يكن للأمريكان ممثلين في البرلمان البريطاني"لا ضرائب من دون تمثيل"، وأنّه لا يمكن أن يكون لهم ممثلين، وأشار المؤتمر إلى أن القرارات الملكية تتناقض ومصالح سكان أمريكا. ورغم أنهم أقلية داخل المؤتمر، إلاّ أن الانفصاليون كانوا الأنشط، لذلك تمكنوا من الترويج لفكرة الانفصال.

وفي 1776 اقترح ممثل فرجينيا توماس جيفرسون قرار الانفصال، وكان جفرسون(رغم أصوله الارستقراطية) عدو لامتيازات النبلاء، وكان يدرك بأن توجهاته ستؤدي إلى حروب طاحنة، إلاّ أنّه آمن كما قال بأن: "شجرة الحرية ينبغي أن تسقى من حين إلى آخر، بدماء الوطنيين والطغاة لكي تنتعش". وأعلن البيان الذي صاغه بالحرف الواحد: " إننا نؤمن بأن الناس جميعا قد خلقوا سواسية، وأن خالقهم قد وهبهم حقوقاً لا تقبل المساومة(الحق الطبيعي في الحرية)، ومنها حق الحياة، وحق الحرية والسعي لتحقيق السعادة، وإنما وجدت الحكومات بين الناس لضمان هذه الحقوق، وتستمد سلطانها العادل من رضا المحكومين، ومن حق الشعب أن يغيرها أو يلغيها، ثم يقيم بدلاً منها حكومة يضع أسسها على المباديء، وينظم سلطاتها بالصيغة التي تحقق له الأمن والسعادة(فكرة العقد الاجتماعي الحرب)"استمد جيفرسون تفكيره وتعبيراته من مؤلفات فلاسفة السياسة لعصر الأنوار خصوصاً جون لوك(المقالة الثانية عن الحكومة، حيث رأى أنه يجب على الحكومة أن تستمد سلطانها من رضا المحكومين، وتقدم خدماتها للشعب كأفراد) وجون جاك روسو صاحب كتاب العقد الاجتماعي. والذي رأى بأن الحكومة يجب أن توجد لأجل الشعب وليس العكس.

مثلت الولايات المتحدة أول دولة يؤسسها الأوربيون خارج أوربا، وكان من نتائج إعلان الاستقلال: انفصال المستعمرات البريطانية 13، وقوع الحرب بين بريطانيا وجيش الولايات المتحدة بقيادة جورج واشنطن وبدعم من فرنسا. تكوين الاتحاد الفيدرالي الأمريكي. التأثير في التاريخ الأوربي من خلال قيام الثورة الفرنسية(1789). في 1787 تمت المصادقة على الدستور الأمريكي، بعد أربعة أشهر من المناقشات، والذي نص على النظام أقامة النظام الرئاسي والفصل بين السلطات.

أصل النظام الرئاسي (الولايات المتحدة الأمريكية United States of America):

النظام الرئاسي منتوج تاريخ سياسي ودستوري للقرن 18، ومثل مرحلة التحول من النظام الملكي للنظام القديم(قبل 1789) في فرنسا والأنظمة البرلمانية التي ظهرت كرد فعل على النظام القديم. ظهر لأول مرة في التاريخ في الولايات المتحدة

إثر حرب الاستقلال في 1776، مثل هذا الانتقال يمكن تفسيره بالنسبة للفقهاء الدستوريين الأمريكان بأنهم يريدون التخلص من الوصاية الانجليزية(نظام ملكي برلماني) دون أن يتم الاقتباس من مؤسساتها السياسية. في تفكير محرري الدستور الأمريكي، يجب أن يقتبس الدستور الأمريكي النظام السياسي الأكثر انفتاحاً على فكرة الفصل بين السلطات، الذي عبَّر عنه مونتيسكيو. على هذا الأساس فإن النظام الرئاسي الأمريكي تأسس حول فكرة بأن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية لا يجب أن تمارس أي تأثير أو مساس بصلاحيات كل منهما مقارنة بالأخرى. الدستور الأمثل هو ذلك الذي يجعل حدود للسلطات: سلطة الدولة بالنسبة للمواطن، يضمن تحديد الصلاحيات(وضع حدود لصلاحيات كل سلطة)، أن لا تطغى أحد السلطات على الأخرى، خصوصاً التأثير الذي يمكن للسلطة التنفيذية أن تمارسه على السلطات الأخرى.

النظام الرئاسي يمثل تجاوز للهياكل الملكية لممارسة السلطة، يوجد رئيس يخلف الملك، ولكنه يتمتع بشرعية على أساس مبدأ جديد، وهي الانتخابات، وليس على أساس الانحدار من العائلة الملكية. فقط الرئيس المنتخب يمارس وظيفة السلطة التنفيذية. حتى وإن تمت إحاطته بمجلس وزاري، وهم في الحقيقة ليست لهم أية سلطة خارج سلطة الرئيس، أي أنهم مجرد أعوان لتنفيذ إرادة الرئيس وبرنامجه، فالوزراء هم مجرد موظفين تابعين للرئيس. ومع أن الرئيس له مطلق الحرية في اختيار مستشاريه(وزراءه) إلاَّ أن الكونغرس المشكل من السينا(مجلس الشيوخ) وغرفة النواب لا يمكنه أن يعترض عليه.

يظهر أنه يوجد تعزيز لصلاحيات الرئيس، فهو قائد الإدارة الفيدرالية، وقائد للقوات المسلحة، يحتكر مبادرة الدخل في حرب أو في عمل ديبلوماسي، لذلك بالنسبة للعالم يظهر أن رئيس الولايات المتحدة هو الرجل الأقوى في العالم. ومع ذلك فإن الحقيقة الدستورية شيء آخر. التساؤل حول من يقود الولايات المتحدة لا يجد إجابة واضحة. لمدة طويلة فإن مسألة القيادة تعني مسألة القدرة على القيام بالحرب. في هذا المجال فإنّ الدستور الأمريكي يعطي الأولوية للسلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية. مع أن الأشكال الحديثة لممارسة السلطة تعني التشريع والإنفاق. ومن هذه الوجهة فإن الرئيس الأمريكي يبدو قزم سياسي. فالسلطة التي يظهر أنه يتمتع بها لا يجب أن تخفي حقيقة ثنائية السلطة. فالسلطة السياسية تكمن في الزواج والتعاون بين الرئيس والكونغرس. وهذا يبرز أكثر حينما ينتمي الرئيس لعائلة(حزب) غير العائلة المهيمنة على الكونغرس. فمثلاً كان على الرئيس بيل كلينتو (Bill Clinton ديمقراطي) التعاون مع الأغلبية الجمهورية في الكونغرس. وهذا ينطبق على التصويت على الميزانية الفيدرالية، بحيث إذا لم يوجد تعاون بين الطرفين، فلا يمكن القيام بأي شيء. وإذا لم يتمكن أحد الطرفين من أن يقنع الطرف الآخر بوجهة نظره، فإن ذلك سيؤدي إلى شل البلاد، لذلك تظهر أهمية التعاون بين الطرفين.

السلطة التنفيذية:

السلطة التنفيذية محتكرة من قبل الرئيس، المنتخب لعهدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، الانتخاب يتم بالاقتراع العام المباشر، وخلال انتخاب الرئيس ينتخب أيضا نائبه. الرئيس لوحده يستأثر بالسلطة التنفيذية، فهو يجمع صلاحيات رئيس الدولة ورئيس الحكومة وقائد الجيش. يقيم في البيت الأبيض، يوجد بجانبه مجلس "حكومي cabinet "، مشكل من أمناء(وزراء)، مكلفين بمختلف الوزارات *(Départements)*، إلى جانب بعض الرسميين الآخرين مثل مدير مصالح الاستخبارات (CIA Central Intelligence Agency)، وسفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة.

المصالح المكلفة بالهيئة التنفيذية هي: مصلحة التسيير والميزانية (Office of Management and Budget)، مصلحة مكلفة بالدفاع (National Security Council)، والمجلس المكلف بالشؤون الاقتصادية (Council of Economic Advisers)، توجد 14 مصلحة وزارية، الشؤون الخارجية، الميزانية، الدفاع، العدالة، الداخلية، الفلاحة، التجارة والعمل، الصحة والخدمات الاجتماعية، التربية، السكن والتطور الحضري، النقل، الطاقة والقدماء المحاربين.

النظام الرئاسي

أراد واضعوا دستور 1787 أن يكون الرئيس قويا ليس فقط بانتخابه عن طريق الشعب ومندوب الشعب، بل بالذات قويا بسلطته وامتيازاته الدستورية. فهو رئيس السلطة التنفيذية اسما وفعلا ويمارسها بنفسه ووزراؤه ليسوا سوى كتاب دولة التابعين له وليس لهم استقلال عن الرئيس. والرئيس هو القائد العام للقوات المسلحة بما لذلك من أهمية في أمريكا. كذلك رئيس الجمهورية يضع السياسة العامة للدولة في الداخل والخارج بجانب اختصاصات أخرى كثيرة . رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي الأمريكي هو رئيس الحكومة في نفس الوقت فلا يوجد مجلس وزراء له كيان مستقل عن الرئيس، بل إن الرئيس هو الذي يعين وزرائه ويعزلهم ويحدد اختصاصاتهم كيفما يشاء، ولا يلتزم عند وضعه لسياسة الدولة باستشارة وزرائه.

يمكن تفصيل صلاحيات الرئيس الدستورية في الاختصاصات التالية:

تنفيذ القوانين: المادة الثانية من الدستور الأمريكي تؤكد واجب رئيس الجمهورية في تنفيذ القوانين التي يضعها الكونغرس تنفيذا كاملا. وهذا هو جوهر اختصاص أية سلطة تنفيذية.

تعيين الموظفين: الرئيس يرشح ثم يعين بعد موافقة مجلس الشيوخ كبار الموظفين مثل الوزراء والقناصل وقضاة المحكمة العليا.

إصدار اللوائح الإدارية:هي أساس اللوائح التنفيذية للقوانين الاتحادية، كما يصدر بعض اللوائح التنظيمية وهناك ما يسمى باللوائح التفويضية التي يصدرها الرئيس بناء على تفويض من الكونغرس في موضوعات هي أصلا من اختصاصات الكونغرس.

الاختصاصات الحربية: وزع الدستور الأمريكي السلطات في المسائل الحربية والعسكرية بين الكونغرس وبين رئيس الجمهورية. فالكونغرس يختص بإعلان الحرب والتجنيد وإنشاء القوات المسلحة، ووضع القواعد اللازمة لتنظيمها. أما الرئيس فهو بنص الدستور يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة.

لاختصاصات ذات الدبلوماسي: يختص الرئيس وحده بالاعتراف بالدول والحكومات الأجنبية، واستقر الرأي على انفراد الرئيس بذلك دون إشراك الكونغرس معه على اعتبار أن الاعتراف اختصاص تنفيذي، والقاعدة العامة هي الفصل التام الذي يمنع الكونغرس من التدخل في المسائل التنفيذية. كما له الحق في عقد المعاهدات الدولية.

الاختصاصات ذات الطابع القضائي: يعطي الدستور للرئيس حق إلغاء العقوبة الجنائية أو تخفيضها أو إيقاف تنفيذها(إصدار العفو).

الاختصاصات ذات الطابع التشريعي: استثناء على مبدأ الفصل المطلق بين السلطات هناك حالات استثنائية قررها الدستور، ويتحقق فيها بعض التعاون والتأثير المتبادل بين السلطات. وبناءا على ذلك يسمح الدستور للرئيس من قبيل الاستثناء التدخل في النشاط التشريعي للكونغرس من ناحتين: ا- يحق للرئيس أن يقدم للكونغرس توصيات تشريعية خاصة بأحوال الاتحاد من وقت لآخر. ب- للرئيس حق الاعتراض التوقيفي(الفيتو) على القوانين التي أقرها الكونغرس بمجلسيه، بمعنى أن أثره ليس إعدام القانون الصادر تماما، بل مجرد إيقافه وإرجاعه للبرلمان، بحيث إذا عاد ووافق عليه مرة أخرى بأغلبية ثلثي لأعضاء في كل من المجلسين صار المشروع المعترض عليه قانونا واجب النفاذ.

في حالة الحرب يتحول الرئيس إلى ديكتاتور، وبحيث يخول له القانون اتخاذ الإجراءات الإستعجالية دون الرجوع للكونغرس، وحدث ذلك في عهد أبراهم لينكولن(1860-1865)، وود ويلسن خلال الحرب العالمية الأولى، وروزفيلت خلال الحرب العالمية الثانية وترومان خلال الحرب الكورية، بحيث نجد أن ويلسن أدخل الولايات المتحدة الحرب دون موافقة الكونغرس، لذلك بعد نهاية الحرب عادت الولايات المتحدة لسياسة العزلة، وخرجت من عصبة الأمم التي كان ويلسون وراء تأسيسها.

السلطة التشريعية:

يمتاز المجتمع الأمريكي عن المجتمعات الأوربية كونه لم يرث نظام الطبقات الاجتماعية، كطبقة النبلاء، لهذا لم يكن المؤسس الأمريكي بحاجة إلى إيجاد مجلس للوردات، ولكنه تجنبا لاحتكار السلطة التشريعية من قبل مجلس واحد، وزع السلطة التشريعية بين مجلسين. وقد شجع هذا التوجه الطابع الفدرالي للدولة ذاته، إذ أصبح معقولا أن يوجد مجلس آخر: مجلس يمثل الشعب الأمريكي، وآخر يمثل الولايات. وهكذا فالسلطة التشريعية متكونة من مجلسي: الشيوخ والنواب

السلطة التشريعية محتكرة من قبل الكونغرس، المتشكل من غرفتين: مجلس الشيوخ(Sénat)، ويضم 100 عضو، سيناتورين عن كل ولاية من بين الولايات الخمسين المشكلة للاتحاد الفيدرالي. وغرفة النواب(435 عضو)، التي تمثل الشعب. السناتورات(الشيوخ) ينتخبون لمدة 6 سنوات بالاقتراع العام المباشر، ويتم تجديد ثلثهم خلال كل سنتين. التمثيل في غرفة النواب يرتبط بتعداد سكان كل ولاية، فكاليفورنيا الأكثر سكاناً لها 53 نائب، بينما توجد ولايات ليس لها إلاّ نائب واحد. يتمتع الرئيس بحق الفيتو على القوانين المصوت عليها من قبل الكونغرس، وغير أن مثل هذا الفيتو يمكن إيقافه في حالة توفر أغلبية معارضة بالثلثين في الكونغرس. يتمتع الكونغرس بصلاحيات واسعة في مجال السياسة الداخلية والخارجية، بما في ذلك الدفاع الميزانية واختيار القادة وإعداد الجيوش، وله الحق في اتهام الرئيس أو أحد وزراءه، وإحالتهم لمحكمة العدل.

وتتمثل اختصاصات المجلسين فيما يلي:

يتشكل مجلس الشيوخ من 100 نائبا، منتخبا من طرف ممثلي سكان الولاية في المجالس المحلية، ومدة نيابته ست سنوات، ولكن يتم تجديد ثلث أعضاء المجلس 33 عضوا منهم كل سنتين. وتمثل فيه كل ولاية بنائبين، مهما كانت أهميتها الاقتصادية والجغرافية. والأصل العام أن المجلسين يشتركان معا في ممارسة السلطة، فالقانون لابد من إقراره في المجلسين معا بالأغلبية المطلقة. ولكن مع ذلك يتميز مجلس الشيوخ ببعض الاختصاصات دون مجلس النواب، فمجلس الشيوخ تجب موافقته عند تعيين رئيس الجمهورية لكبار الموظفين، كذلك يجب موفقته على المعاهدات بأغلبية ثلثي أعضائه حتى تكون نافذة. يضاف إلى ذلك أن مجلس الشيوخ يكتسب أهمية خاصة نظرا لأنه المجلس الممثل للولايات ولأنه محدود في عدد أعضائه بالنظر لمجلس النواب، وكذلك مدة نيابته أطول من مدة نيابة مجلس النواب. وليس لمجلس النواب تلك الاختصاصات، كل ذلك يجعل لمجلس الشيوخ ولأعضائه مكانة خاصة وعليا قي الحياة السياسية الأمريكية.

يضاف إلى ذلك أن الكونغرس بمجلسيه يملك وسيلة أخرى هامة للتأثير على سياسة الرئيس داخليا وخارجيا، هذه الوسيلة هي ضرورة موافقة الكونغرس على ميزانية الاتحاد وعلى الاعتماد الإضافية التي يطلبها الرئيس وإدارته، يملك الكونغرس وسيلة رقابية فعالة عن طريق إقرار الميزانية والاعتمادات المالية. وأخيرا يجب أن نذكر أن الحياة العملية قد فرضت هي الأخرى وسائل للتعاون وأحيانا للرقابة المتبادلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وهذا التعاون راجع إلى حالة انتماءهم إلى نفس الحزب السياسي.

السلطة القضائية

يبدو واضح أن واضعي الدستور الأمريكي لعام 1787 قد تأثروا بصيغة مونتسكيو في مجال الفصل بين السلطات وحرسوا على تجسيدها عملياً، كما تأثروا بالنموذج الانجليزي في مسألة استقلالية السلطة القضائية. وقد ترجمت هذه الرغبة في النص على إنشاء المحكمة العليا التي يعد العمود الثالث للدستور الأمريكي، الذي اعتنق النظام الفيدرالي، الذي يتطلب بدوره وجود هيئة قضائية تتولى الفصل في النزاعات المحتملة بين الدول الأعضاء(الولايات) الداخلة في الاتحاد. وكانت فكرة إنشاء المحكمة العليا استجابة لهذا المطلب الضروري. هذا وتمتاز تشكيلة المحكمة العليا باستقرار عدد أعضائها، حيث تتكون من 9 قضاة منذ 1869 من بينهم رئيس، والذي يعين لمدى الحياة من قبل رئيس الولايات المتحدة بعد موافقة مجلس الشيوخ، ولا يمكن

تنحيته. تتحكم المحكمة العليا في السلطة القضائية، اثنين من القضاة يعينهم الرئيس(بموافقة الكونغرس)، البقية يعينون من قبل الكونغرس. القضاة مستقلون في وظيفتهم عن السلطات الأخرى، هذا وقد يعود شعور القضاة بهذا الاستقلال إلى كونهم معينين لمدى الحياة، الأمر الذي ينمي في نفوسهم الإحساس بأنهم يمثلون المجتمع الأمريكي من جهة، ويجسدون فكرة استمرارية الدولة من جهة ثانية. كل هذه المؤشرات تبين أن هناك استقلالية بين السلطات.

تقضي المحكمة العليا في القضايا التي تخص الدولة، أو تقع بين الولايات الفيدرالية، كما تراقب كامل النظام القضائي الفيدرالي ومدى دستورية القوانين(تراقب السلطة التشريعية) واحترام السلطة التنفيذية لروح الدستور. يحق للمحكمة العليا محاكمة كل المواطنين حكاماً أو محكومين بما في ذلك الموظفين السامون في الدولة كالوزراء وحتى شخص الرئيس، قد يحاكم الرئيس بتهمة الخيانة الكبرى، أو لمجرد فضيحة أخلاقية خلال ممارسته لمهام الرئيس، وقد وقعت إقالة الرئيس نيكسون(المنتخب) في السبيعنيات على خلفية فضيحة وتيرقيتس، كما حوكم بيل كلينتون في سنة 1993 بفعل فضيحة مونيكا لوينسكي.

الحكومات المحلية

منذ ميلادها اعتمدت الولايات المتحدة على النظام الفيدرالي، فقد اقتنع جورج واشنطن أب استقلال الولايات المتحدة بضرورة الحفاظ على التوحد بعد إعلان الاستقلال، وقال في هذا الصدد: "إنني لا أعتقد أنه باستطاعتنا كأمة أن نستمر طويلاً، دون أن نضع في مكان ما سلطة تسود الأمة جميعها بطريقة تعدل في نشاطها حكومة الولايات". وهكذا ولد النظام الفيدرالي لأول مرة في التاريخ حيث تقوم الحكومة الفيدرالية(المركزية) بصك العملة الموحدة، تنظيم التجارة والضرائب، وحق إعلان الحرب والسياسة الخارجية. فكل ولاية لها دستورها الخاص، والذي يرتكز على مبدأ الفصل بين السلطات بين الحكومة(المحلية) والدولة، مجلس الولاية والعدالة ينتخب لمدة 4 سنوات. الولاية تتكفل بمجالات التربية، الشرطة، حماية البيئة، الاقتصاد(التجارة، الصناعة والفلاحة)، السجون، المستشفيات، والمصالح الاجتماعية، والعدالة. وبذلك نجد استقلالية داخلية في مختلف المجالات، وهناك نظام قضائي خاص ومستقل بكل ولاية اتحادية، ينظر في النزاعات المحلية التي تثور داخل حدود الولاية. ومنه توجد ولايات تسمح بتطبيق عقوبة الإعدام، في حين أخرى قامت بإلغائها، نفس الأمر ينطبق على حمل السلاح وبيع بعض المواد المخدرة. هناك إشكال حول توزيع السلطات والصلاحيات بين الحكومات المحلية والحكومة الفيدرالية، ذلك أنه عند اجتماع فيلاديلفيا سنة 1775 للولايات 13 المشكلة لنواة الاتحاد الفيدرالي(العلم الأمريكي يتشكل من 13 خط تمثل الولايات المؤسسة، و 50 نجمة تمثل عدد الولايات حالياً) تطورت المستعمرات البريطانية 13 إلى مصاف ولايات، وكانت بإعلانها الاستقلال والانفصال عن التاج البريطاني تتمتع باستقلالية كاملة، غير أن اجتماع فيلاديلفيا المذكور قرر ضرورة وجود سلطة مركزية فيدرالية، وظلت التجاذب قائما بين منح صلاحيات للحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية، ذلك أنه في الحرب الأهلية أو حرب الانفصال (guerre de sécession) بين ولايات الجنوب وولايات الشمال(1860-1865)، طالبت الولايات الجنوبية بالنظام الكونفدرالي بدل الفيدرالي، أي بتمتع الولايات باستقلالية أكبر، وبالتالي عدم إمكانية السلطة المركزية في واشنطن فرض قوانينها، مثل قوانين تحرير العبيد التي فجرت الحرب الأهلية. خلال القرن العشرين دور الدولة الفيدرالية(المركزية) توجه نحو التعزز، على حساب الولايات. غير أن التوازن في السلطات تمت استعادته خلال فترة حكم رتشارد نيكسون (1969-1974) Richard Nixon ورونالد ريغن (1981-1989) Ronald Reagan، وذلك من خلال إعادة توزيع المصادر المالية العمومية على الولايات.

الأحزاب السياسية، وسياسة الولايات المتحدة ما بين 1945-1990.

يهيمن حزبان سياسيان كبيران على الحياة السياسية للولايات المتحدة، الحزب الديمقراطي، المتأسس بين 1828 و1830 والحزب الجمهوري تأسس سنة 1854، وهو حزب محافظ في المجال الجبائي والاقتصادي والاجتماعي، ويتميز أكثر بطابعه الامبريالي. الحزب الديمقراطي تقليدياً أكثر ارتباطاً بالأجراء، والمستهلكين والأقليات(السود)، بينما يرتبط الحزب الجمهوري

أكثر بعالم الأعمال وبقادة الشركات. جزء كبير من النقاش السياسي يدور حول دور الدولة الفيدرالية، خصوصاً في حل المشاكل الاجتماعية ومراقبة الاقتصاد. من جهة أخرى يوجد عدد قليل من الأحزاب المستقلة، ومجموعات ضغط متعددة(lobbies)، والتي تهتم بالدفاع عن مصالح قضية معينة، أو مطالب محددة.

خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية الأمة الأقوى في التاريخ، وذلك ما صرح به الرئيس الأمريكي ترومان، كانت تتمتع باحتكار السلاح النووي، وبجهاز صناعي كبير، نشاطها في الأمم المتحدة يبين رغبتها بأن تبقى الدولة الأعظم والأهم في العالم، وكان تعارضت الأيديولوجي مع الشيوعي بمثابة المحرك لها. تميزت سياسة ترومان الخارجية ببداية الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي، وتقارب واسع للولايات المتحدة مع دول أوربا الغربية(مشروع مارشال وصلت قيمة المساعدة حتى سنة 1964، 97 مليار)، عرضت الولايات المتحدة كمدافع عن العالم الحرب من تهديد توسع النظام الشمولي الشيوعي. فيما يخص مهزومي الحرب العالمية، لم تريد الولايات المتحدة تكرار أخطاء الحرب العالمية الأولى واتفاقية فرساي. لمواجهة التهديد السوفييتي، خصوصا إثر امتلاك هذا الأخير للسلاح النووي، أسست الولايات المتحدة رفقة دول أوربا الغربية الحلف الأطلسي(OTAN, avril 1949). اثر انتصار الشيوعية في الصين وامتدادها إلى كوريا، شنت الولايات المتحدة الحرب الكورية، سنة 1950. لأجل محاصرة امتداد الشيوعية. موت ستالين سنة 1953 قاد إلى وقوع نوع من الانفراج في العلاقات بين الشرق والغرب، ظهر ذلك في زيارة خروتشوف للولايات المتحدة. ولم يمنع ذلك من وقوع أزمات، مثل أزمة الصواريخ الكوبية(1962)، وإطاحة الدفاعات السوفييتية لطائرة تجسس أمريكية سنة 1960.

خلال فترة إيزنهاور وكيندي John Kennedy تمت محاولة تجاوز الممارسات العنصرية ضد السود لأجل حصولهم على كامل حقوق المواطنة والمساواة مع البيض. تلك الفترة شهدت أيضاً الحرب الفيتنامية التي استمرت خلال فترة حكم ليندن جونسون Lyndon B. Johnson ولم يتم وقف إطلاق النار إلا خلال فترة حكم ديتشارد نيكسون Richard Nixon (1973). بالنسبة للاتحاد السوفييتي وقع نيكسون اتفاقية لنزع السلاح النووي (SALT I) وذلك بعد زيارة نيكسون لموسكو سنة 1972، وتم عقد اتفاقيات للتبادل الاقتصادي، مما سمح بانتعاش الاقتصاد الأمريكي. كما قام نيكسون بزيارة لبيكين سنة 1972، حيث التقى الرئيس ماوتسي تونغ Mao Zedong. في 1979 تمكنت الولايات المتحدة من أنزال أول رائد فضاء على سطح القمر. غير أنه على الصعيد الاقتصادي شهدت الولايات المتحدة نوع من التراجع أمام اليابان وألمانيا، لذلك تخلت عن قاعدة الذهب في 1971، وما زاد من التضخم والأزمة الاقتصادية وقوع الصدمة النفطية سنة 1973. رغم أعادة انتخاب نيكسون لعهدة ثانية إلاَّ أنه لم يتمكن من استكمال عهدته بفعل فضيحة وترقيت Watergate ، حيث تمت محاكمته وإدانته، مما اضطره لتقديم الاستقالة في 8 أوت 1974. في 1979 تمكنت الدبلوماسية الأمريكية من التوسط بين مصر وإسرائيل، حيث وقع مناحيم بيقن وأنور السادات برعاية جيمي كارتر Jimmy Carter بتوقيع اتفاقية كامت ديفد Camp David . في نفس السنة شهدت سفارة الولايات المتحدة في طهران احتجاز 54 عامل في السفارة من قبل طلبة إيرانيين(إثر الثورة الإسلامية بقيادة الخميني). نفس السنة شهدت اجتياح الاتحاد السوفييتي لأفغانستان، مما أدى إلى أزمة حادة في العلاقات بين البلدين، وقامت الولايات المتحدة بتقليص علاقاتها التجارية مع الاتحاد السوفييتي. الأمر الذي أضر بالاقتصاد الأمريكي. فترة رونالد رقن(1981-1989) Ronald Reagan عرفت عودة التوتر مع الاتحاد السوفييتي، وإعلان ريغان برنامج حرب النجوم، الذي يعني عدم فعالية الصواريخ الباليستية السوفيتية. وأهم ما شهدته فترة حكم جورج بوش (George Bush 1989-1993)، نهاية الحرب الباردة بتصدع المعسكر الشيوعي وتفكك الاتحاد السوفييتي، وبروز النظام الدولي الجديد، وهو نظام الأحادية القطبية، وفيه قامت الولايات المتحدة رفقة حلفائها بشن الحري ضد نظام صدام حسين في العراق. وعلى الصعيد الاقتصادي استمر الميزان التجاري الأمريكي في تسجيل العجز.

نموذج تطور النظام الرئاسي الفرنسي

يوجد نظام رئاسي يتمتع فيه الرئيس بصلاحيات واسعة في مجال السلطة التنفيذية، وهذا ما نص عليه دستور الجمهورية الخامسة في فرنسا سنة 1958، حيث صرح بشكل لا يدعو للبس بأن رئيس الجمهورية يمثل هرم مؤسسات الدولة. مدة عهدته وشرعيته يستمدهما من الانتخابات بالاقتراع العام، ذلك جعل منه الشخص الذي تبنى حولة الحياة السياسية والدستورية الفرنسية. الخبراء الدستوريين الذين وضعوا دستور الجمهورية الخامسة في فرنسا سنة 1958 لأجل الحصول على الاستقرار وعلى سلطة تنفيذية قوية قادرة على مواجهة مشكلة فقدان فرنسا لمستعمراتها، أعادوا لرئيس الجمهورية صلاحياته التي فقدها خلال الجمهورية الرابعة(نظام برلماني)، ومن ذلك إمكانيته القيام بحل البرلمان(الجمعية الوطنية في حالة نزاع مع الرئيس) وذلك بعد مشاورة رؤساء الغرفتين، يعرف الرئيس بأنه القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويترأس المجلس الأعلى للقضاء(وليس القاضي الأول في البلاد)، يقوم الرئيس بتعيين رئيس الحكومة، ويشارك هذا الأخير في تعيين الوزراء، وتظل الحكومة المعينة من قبل الرئيس مسؤولة في سياستها أمام البرلمان، الذي بإمكانه أن يرفض سياسة الحكومة ويوقف تنفيذها. هذا الأمر عزز صلاحيات رئيس الدولة على حساب المؤسسات الأخرى، وبرز خصوصاً خلال المرحلة الديغولية(1958-1968)، بينما وقع خلال العهدة الثانية لفرانسوا ميتيران ما يسمى بالتعايش السياسي والمشاركة(cohabitation) بين رئيس جمهورية يساري اشتراكي ورئيس حكومة يميني(جاك شيراك)، ذلك لعدم تمكن الاشتراكيين من الحصول على الأغلبية البرلمانية، ومثل ذلك مظهر لعودة تأثير البرلمان في صنع الحكومة ومحاسبتها. وهذا النظام يعرف بالنظام شبه رئاسي(semi-présidentiel). منذ 1962 كان الرئيس ينتخب لعهدة 5 سنوات قابلة للتجديد، في عام 2000 تم تمديد العهدة إلى سبع سنوات قابلة للتجديد، وتعتمد فرنسا على نظام التعددية الحزبية، لذلك مجد أن أحزاباً سادت في الأربعينيات والخمسينيات اختف حالياً، بينما تولدت أحزاب جديدة، منها ما ضعف واختفى أيضاً. في تشكيل الحكومة يتم اعتماد الأغلبية البرلمانية، لأجل حصول تجانس وتوافق بين الحكومة والبرلمان.

خلاصة الممارسة الديمقراطية في النظامين البرلماني والرئاسي

الديمقراطية في مفهومها الإغريقي هي الممارسة المباشرة للمسؤولية الحكومية من قبل الشعب نفسه، لذلك فإن فكرة الديمقراطية المباشرة هي فكرة طبوية(utopique مثالية وخيالية)، لذلك لا يمكن تحقيق الديمقراطية إلا من خلال التمثيل. المنظرين الدستوريين يميزون بين شكلين للنظام الديمقراطي، النظام البرلماني، حيث البرلمان مسؤول أمام جمعية منتخبة، وممارسة السلطة من قبل رئيس دولة لا يمكن مساءلته ولكنه لا يتمتع بصلاحيات حقيقية. ونظام السلطة التنفيذية، حيث السلطة الحكومية والجمعيات النيابية(السلطة التشريعية) مستقلة عن بعضها البعض.

في النظام البرلماني قدرة الجمعية على الحصول على حل الحكومة، متوازن مع قدرة الحكومة على حل الجمعية والدعوة لانتخابات تشريعية جديدة(في حالة الخلاف والشلل). رئيس الدولة أو الملك يمثل رمز الوحدة الوطنية، وهو يوجد فوق الخلافات الحزبية(رئيس لمن انتخب عليه ولمن لم ينتخبه). عموماً البرلمان ينقسم إلى غرفتين، بصلاحيات غير متوازنة، الغرفة السفلى المنتخبة بالاقتراع العام هي الوحيدة التي يمكنها مراقبة السلطة التنفيذية، مع صلاحية معاقبتها، الغرفة العليا لها صلاحيات محدودة أكثر، وهذا بفعل طريقة اختيارها(نواب المجالس المحلية والإقليمية). بالنسبة للنظام البرلماني نجد إضعاف للهيئة التنفيذية، ومن أمثلة ذلك دستور الجمهورية الرابعة في فرنسا (1946-1958)، حيث عجزت الحكومات المتعاقبة(لضعفها ووقوعها تحت تأثير البرلمان) على مواجهة تحديات حركات تصفية الاستعمار. في النظام الرئاسي رئيس السلطة التنفيذية لا يمكنه حل البرلمان، وهذا الأخير لا يمكنه أن يزيح الحكومة، والنموذج الأمثل هو الرئيس الأمريكي المنتخب بالاقتراع العام، مما يمنحه شرعية لا يمكن المساس بها من قبل الغرفتين النيابيتين.

النظام الرئاسي

في الأخير يجب أن نفرق بين النظام الرئاسي والنظام الرئاساوي (ultra présidentiel)، فالنظام الرئاسي فهو الذي نجده في الدول الديمقراطية الغربية حالياً، أما النظام الرئاساي أسفرت عنه التجربة العالمية في الدول الأخرى، خصوصاً الدول الحديثة العهد بالاستقلال، والتي ليست لها تجربة كبيرة في الممارسة الديمقراطية، وذلك حال معظم جمهوريات أمريكا اللاتينية وإفريقيا والدول العربية. وفيه نجد أنّ معظم الاختصاصات في الدولة يسيطر عليها رئيس الجمهورية، وذلك على حساب البرلمان(يكون شكلي فقط لإضفاء الشرعية على برنامج الرئيس وسياسة الحكومة). مثلما أن الرئيس في هذه الدول يعتبر في منظور الدستور هو القاضي الأول في البلاد، فهو الذي يعين وزير للعدل، و هو الذي ينصب أعضاء المجلس الدستوري، الذي يختص في الحرص على تطبيق الدستور والتداول على السلطة، وبالتالي فإن السلطة القضائية تجد نفسها مرغمة لتنحني أمام إرادة الرئيس، وفي مثل هذه الدول لا يمكن تصور محاكمة الرئيس أو أحد الوزراء بمجرد مبادرة مستقلة من السلطة القضائية أو المحكمة العليا، وذلك إنما يحدث حينما يقع انقلاب على السلطة القائمة، أي تغير في السلطة التنفيذية.

الأسئلة:

1 ما هي ايجابيات وسلبيات النظام الرئاسي؟
2 كيف يتم التوفيق بين سلطة الدولة المركزية وسلطة الحكومات الفيدرالية في الولايات المتحدة؟
3 اشرح كيفية فصل السلطات في النظام الأمريكي.
4 قارن بين النظامين البرلماني والرئاسي مبيناً مدى تحقيقهما لمبدأ الديمقراطية، أي الحكم للشعب.
5 تتبع الولايات المتحدة نظام ديمقراطي قائم على نظام الحزبين الجمهوري والديمقراطي، شرح مميزات كل واحد منهما مقارنة بالآخر، وكيف يتداولان على السلطة بين الرئاسة والكونغرس وسياسة كل واحد داخلياً وخارجياً.
6 كيف يمكن للرئيس تنفيذ سياسته، وكيف يمكن للكونغرس أن يوقف هذا التنفيذ، وكيف يتم الخروج من الخلاف؟
7 ما هي مظاهر استقلالية السلطة القضائية في الولايات المتحدة، وانفصالها عن السلطتين التنفيذية والتشريعية؟
8 تدعي الولايات المتحدة في سياستها الخارجية أنها تقوم بنشر الديمقراطية في حين أنها تتبع سياسة امبريالية، تعمل على الهيمنة الاقتصادية والتبعية الثقافية، اشرح ذلك.